

* الجانب الثالث : التعويض عن العجز المؤقت عن العمل

فور موافاة المكتب الجهوي أو المحلي بالتصريح بحادث الشغل أو بالمرض المهني يقع التكفل بالمتضرر مع إسدائه شهادة تكفل بالعلاج حسب الإجراءات المعمول بها وذلك بعد التثبت من هويته . كما أن إجراءات التحري الميدانية والإدارية والطبية للتثبت من الصبغة الشغلية للحادث أو المرض تبقى سارية المفعول إزاء هذه الفئة من المتضررين على أن تحال إلى إدارة منافع حوادث الشغل والأمراض المهنية الملفات التي تثير إشكاليات في الصبغة الشغلية للحادث أو المرض المصرح به أو تحديد الأجر لدراستها والبت فيها في مستوى لجنة المتابعة المنصوص عليها بالفصل العاشر من الإتفاقية الآنفه الذكر.

أما في خصوص صرف التعويضات المنجزة عن العجز المؤقت عن العمل فإنه يقع اعتماد :

- * إستمارة التصريح الرسمية تامة البيانات ومختومة من قبل الإدارة المعنية،
- * شهادة تنص على المنحة اليومية أو الأجر اليومي للمتضرر وأرفع المنح أو الأجور التي تقاضاها عن إحدى الثلاثيات الأربع السابقة للحادث أو المرض ومعدل المنح المتحصل عليها خلال السنة السابقة لحصول الحادث أو المرض.
- وفي حالة تعذر الإدلاء بهذه الشهادة تحسب الغرامة اليومية على أساس الأجر الأدنى المهني المضمون حسب قطاع النشاط الذي ينتمي إليه العامل.

* الجانب الرابع : التعويض عن العجز المستمر عن العمل

لعملة الحضائر الوطنية أو الجهوية للتنمية والعملة العرضيين المتضررين من حادث شغل أو مرض مهني ؛ الحق في تقديم مطلب تعويض عن العجز المستمر عن العمل وذلك حسب نفس الشروط والأساليب الجاري بها العمل .
كما يحق لخلفهم العام تقديم مطلب جارية في حالة وفاة العامل على إثر حادث شغل أو مرض مهني .

* الجانب الخامس : مجالات تدخل المكلف العام بنزاعات الدولة

يبقى التصرف في النزاعات الناشئة عن حوادث الشغل والأمراض المهنية بما في ذلك دعاوى الرجوع ضد الغير المتسبب في الحادث أو المرض من مشمولات المكلف العام بنزاعات الدولة . وعليه وكلما ثبت وأن الحادث قد تسبب فيه الغير (في مكان العمل أو أثناء التنقل) أو أن المرض قد نشأت عنه مسؤولية صاحب عمل معفى أو مستثنى من واجب الإنخراط، وجب إرسال كامل الملف بما في ذلك المحاضر والتقارير الميدانية ومحاضر الشرطة والوثائق الطبية إلى الإدارة الفرعية للنزاعات بدائرة حوادث الشغل والأمراض المهنية التي تحيل بدورها هذه الملفات إلى المكلف العام بنزاعات الدولة قصد القيام بالدعاوى الناشئة عن ذلك.

*** الجانب السادس : بداية تطبيق الإتفاقية**

تطبيقا للإتفاقية المشار إليها، وبالرجوع إلى مذكرة الإعلام رقم 25 \ 2000 المؤرخة في 25 ماي 2000 يبتدأ التكفل بالمتضررين من عمال الحضائر الوطنية أو الجهوية للتنمية ومن العملة العرضيين من المكاتب الجهوية والمحلية إنطلاقا من يوم 02 ماي 2000 على أن يتم اللجوء إلى دائرة حوادث الشغل والأمراض المهنية عند وجود صعوبات في معالجة بعض الملفات.

الرئيس المدير العام

الدكتور محمد رضا كشريد

